تصور مقترح لتطوير دور الجامعات الليبية في مجال خدمة المجتمع

د. فتحي عيسى فرج

جامعة عمر النختار

المستخلص

هدف الدراسة تقديم تصور لتطوير وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات الليبية، ومن خلال دراسة وصفية تحليلية للأدب التربوي السابق حول وظيفة خدمة المجتمع التي تؤديها الجامعات، وفي ضوء واقع إدارة التعليم الجامعي في ليبيا، وصلت الدراسة لوصف تصورها لتطوير وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات الليبية.

مقدمة:

يمثل التعليم الجامعي في مختلف البلدان معقلاً للفكر الإنساني، ووسيلة المجتمع الأساسية لأحداث التطوير المنشود وفق احتياجاته وتطلعاته، وتختلف أهداف ورسالة الجامعة تبعاً لاختلاف المجتمعات ونظمها، واختلاف تركيبها ونوع العلاقات السائدة، إلا أن قدرتها على تحقيق أهدافها ورسالتها في المساهمة الفاعلة في تطوير المجتمع وتنميته يتوقف على مدى وفائه ابوظائفها المختلفة التى غالباً ما تُجمل في ثلاث وظائف رئيسة ومترابطة هي وظيفة التدريس الذى من خلاله يتم نقل المعرفة، ووظيفة البحث العلمي الذى ينتج المعرفة، ووظيفة خدمة المجتمع بهدف تنميته وتطويره تمثل تطبيقاً للمعرفة المنتجة.

وتتكامل هذه الوظائف الثلاث مع بعضها بعضاً، فالتدريس يعد المجال الخصب لإثراء البحث العلمي، وهو في ذات الوقت يعمل على إعداد الكوادر البشرية التي تتولى مسؤولية العمل في قطاعات المجتمع المختلفة، بينما يهدف البحث العلمي الى تحسين العملية التدريسية، ويسهم في تنمية المجتمع وحل مشكلاته، ومن ثم فالجامعة توظيف الدراسة والبحث لتطوير المجتمع ومعالجة مشكلاته، وتقترح الحلول الممكنة لها.

إن وظائف الجامعة الثلاث (التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع) متداخلة ومترابطة بشكل تفاعلي، وكلما زاد التنسيق بينها عظمت الاستفادة، فالجامعة بقيامها بوظيفة تدريس الطلاب وإعداد الكوادر البشرية تمد مراكز البحوث والهيئات العلمية بالأخصائيين الباحثين في فروع المعرفة المختلفة، كما أن البحث العلمي يسهم في خدمة المجتمع بما يستحدثه من معرفة وتكنولوجيا تتصدى للمشكلات المجتمعية الملحة من خلال نقل هذه المشكلات لميادين البحث والتحليل، كما أن الجامعة حينما تقوم بوظيفة التدريس لطلابها وإعدادهم وتدريبهم تدريباً مناسباً إنما تقدم خدمة كبرى من خلال

رفع مستوى إنتاجية الأفراد وكفاءة أدائهم وما لهذا الأمر من تأثير إيجابي على رفع مستوى الاقتصاد وزيادة رفاهية الأفراد.(عامر،31:2012)

إن العلاقة التكاملية بين وظائف الجامعة تتطلب أن تكون الجامعة موقعاً لتدريب أفراد المجتمع ليتمكنوا من ممارسة أنشطتهم بكفاءة وفاعلية ومكانا للتأهيل الفكري، وإعادة التأهيل العلمي للذين فاتتهم الفرصة، وموقعاً لتشخيص وحل المشكلات المحلية والإقليمية والدولية، وأن تعمل على تطوير العلم والمعرفة والتكنولوجيا، وأن تكون مؤسسة تعتمد عليها الحكومة ودوائرها ومؤسسات المجتمع في الحصول على الدراسات اللازمة لصنع القرار، كما يتحدد دور المجتمع في مد يد العون للجامعة بأن يكون مصدراً اساساً لإمداد الجامعة ببعض القضايا والمشكلات، وأن يمد الجامعة بكل الخبرات والامكانيات البشرية والمادية لتحقيق هذا الترابط (اليونسكو،180:1993)، اذ قيام التعليم الجامعي بوظائفه وما يتطلبه أدائه بمستوى مناسب من عمليات متكاملة؛ أحد المفاتيح لتحريك عجلة العمليات الأوسع نطاقاً للتصدى لتحديات العالم المعاصر مما يستوجب توافر رؤية جديدة على صعيد هذا المستوى من لتعليم الجامعيين مقتضيات عالمية التعليم العالى وضرورة توافر المزيد من الملاءمة فيه بغية الاستجابة لمتطلبات المجتمع الذى يعمل في إطاره.(اليونسكو،20:1995)

إن نجاح الجامعة وقدرتها على التجاوب مع متغيرات وتحديات العصر الذى نعيشه مرهون بمدى تفاعله مع مجتمعها، ومدى اقترابها منها ،هذا الاقتراب والتفاعل الذى تفرضه التحديات المعاصرة، فلم يعد قيام الجامعة بخدمة مجتمعها أمراً اختيارياً، فالجامعة مطالبة بتسخير مواردها وإمكانياتها للوفاء بهذه الوظيفة، ومن أهم هذه الموارد عضو هيأة التدريس الذي يُؤمل منه القيام بدور حيوي في تقديم الخدمات المجتمعية، هذا الدور الذي ينبغي أن يراعى عند اختياره، وأثناء إعداده وتدريبه وتقويمه، هذا علاوة على فتح مرافقها ومنشآتها للمجتمع في إطار تعاون هادف ومقصود.

وتحتاج الجامعة التي تتطلع لمواكبة احتياجات التنمية في مجتمعها، وفي مختلف أبعاد التنمية وجوانبها، أن تمتلك نسقاً متنوعاً ومرناً يستهدف إعداد أفراد قابلين للتعلم الذاتي والمستمر، وقادرين عليه، عوضاً عن مجرد متعلمين، وأن تسهم هذه المؤسسات عضوياً في نهضة المجتمع مما يتطلب منها أن تكتسب مقومين أساسين هما التنوع والمرونة.(برنامج الامم المتحدة الانمائي،2002)

إن التنوع يستهدف تفادي أن تكون البرامج الأساسية لمؤسسات التعليم الجامعى نسخة متكررة من وثائق قديمة لا تتجدد، وأن تطرح برامج ومسارات متنوعة لتسهيل الاستزادة من المعرفة للأفراد مدى الحياة، وتزداد أهمية ذلك من خلال تعاونها الوثيق مع الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع المدنى لتعميق الوظيفة الإنتاجية والخدمية لمؤسسات التعليم الجامعى سواء كمصدر تمويل أو كمجال لتعميق الوظائف التدريبية والبحثية، أما المرونة فهي على مستوى الأفراد تعنى حرية الخروج ثم العودة إلى

مؤسسات التعليم الجامعى والعالى بأنواعها وفي مراحلها المختلفة، وعلى الصعيد المؤسسي فإنها تعنى أن تخضع هياكل هذه المؤسسات، والبرامج التي تقدمها ومحتويات هذه البرامج للمراجعة المستمرة بما يضمن سرعة استجابتها للتطورات المحلية والعالمية.(برنامج الأمم المتحدة الانمائي،2002)

لقد باتت الجامعة مطالبة بأن تجدد ذاتها من وقت لآخر لتعيش عصرها وعالمها المتجدد باستمرار، وتنفض الغبار عن نظمها وبنائها وبرامجها، وتعمل على تطويرها بشكل مستمر، لتبقى على صلة دائمة بمجتمعها وتطلعاته، وتكون في سعي دائم لتلبيتها(الخطيب ومعايعه،2006)، وهي في سبيل ذلك تستثمر رأس المال المعرفي الذي تملكه في خدمة المجتمع وتنميته، ومع تطوير البرامج والأنشطة التي تلاقي التطلعات وتلبيها تسهم الجامعة في تكوين رأس المال المعرفي والثقافي للمجتمع، ليكون المجتمع بامتلاكه قادراً على تحقيق معدلات إنتاجية عالية، وفي ذات الوقت يسهم بدوره البارز في بناء المنظومة القيمية التي تدعم التنمية والاستقرار وتساعد في تحقيقهما.

وظيفة خدمة المجتمع:(المفهوم والمجالات)

أثر التطور التاريخي لنشأة الجامعات على تطور أهدافها ووظائفها، حيث كانت بدايتها، سواء في الشرق أم الغرب، مرتبطة بالمؤسسات الدينية مكاناً ومنهجاً وموضوعاً، بجانب دراسة بعض الفنون وتعليم بعض المهن والحرف اليدوية أحياناً.

ومع مطلع القرن التاسع عشر الميلادي حدثت تغيرات كبيرة في وظائف الجامعات وأهدافها، حيث باتت مطالبة بتحقيق ارتباط أكبر بمجتمعها، وتكون أكثر تنوعاً وتناولا للموضوعات المتعلقة بحياة مجتمعاتها، كما ظهرت مجالات جديدة للدراسة كالتقنية والكيمياء والفيزياء والهندسة، التي توسعت وتضاعفت في القرن العشرين.(كمال الدين،2009)

لقد أسفرت هذه التغيرات عن جدل فكري كبير حول ماهية الجامعة وطبيعة دورها مبرزاً وجهتي نظر، ركزت وجهة النظر الأولى على جانب المعرفة، فوظيفة الجامعة –طبقاً لها –علمية معرفية بحثة والعلم هدف في حد ذاته بغض النظر عن تطبيقاته، والجامعة مكان تجري فيه الدراسة والبحث المجرد.(نوفل ،1992)

أما وجهة النظر الثانية فقد فرضتها التغيرات الكبيرة التى شهدها العالم نتيجة الثورة الصناعية التي عمت أوربا، وما ترتب عليها من ظهور صناعات ومدن، وأنماط جديدة للإنتاج، وطبقات اجتماعية أثرت على التركيب الاجتماعي، وعلى اتجاهات المجتمع وسلوكه.

رغم أن هذه التغيرات وغيرها في الأساس جاءت من خارج الجامعة، إلا أنها غيرت في شكل المعرفة المطلوبة لمواكبة تطورات العصر، فقد فرضت على الجامعة أن تواجه – وبحسم – قضية علاقتها بالمجتمع مما ساهم في ظهور فلسفة جديدة للتعليم الجامعى ذات طابع اجتماعي، حيث

الجامعة مكان يدرس أوضاع المجتمع ومشكلاته، ويعمل على إيجاد الحلول لها، ومن ثم فإنها توظف الدراسة والبحث لمعالجة المشكلات الاجتماعية، وبدلاً من مفهوم الجامعة المعزولة تطرح وجهة النظر الثانية مفهوم الجامعة في خدمة المجتمع.(نوفل،1992)

إن وجهة النظر هذه جاءت استجابة للتغيرات المتلاحقة التي طالت مختلف أبعاد الحياة الإنسانية مما دفع مؤسسات التعليم الجامعى للبحث على مقاربات ممكنة للتلاؤم معها استناداً لأدوارها المتوفقة واستجابة لتطلعات المجتمعات من وراء وجودها، هذه الملاءمة ينبغي أن تتضمن مسائل متنوعة مثل ديمقراطية الانتفاع بالتعليم الجامعي، وتوافر المزيد من إمكانيات الاستفادة من برامجه في مختلف مراحل الحياة، وعلاقة هذا المستوى من التعليم بعالم العمل، ومسؤولياته تجاه مجمل النظام التعليمي، إضافة الى أهمية البحث عن حلول للمشكلات الملحة على الصعيد البشري، ولعل تنوع الخدمات التى يقدمها التعليم الجامعى للمجتمع يشكل أفضل تعبير عن مدي ملاءمته. (اليونسكو،1995)

وتعرف الرابطة الأمريكية للجامعات والكليات خدمة المجتمع بأنها: برنامج منظم تجند فيه الجامعة مصادرها المادية والبشرية في فهم وتشخيص المشكلات العامة والعمل على حلها(عامر،2012: 59)، كما عُرفت خدمة المجتمع بأنها: منهج منظم تتبعه المؤسسة من أجل مساعدة الأفراد وحمايتهم من المشكلات الاجتماعية التي تواجههم، وتقدم المساعدة لهم لحلها، ودعم إمكانات الأفراد لتقدم الأداء الاجتماعي المنشود.(الفايز ، 2017 : 60)

وتعد وظيفة خدمة المجتمع مكوناً اساساً ومهماً لأي دور من أدوار الجامعة سواء كانت بصورتها الكاملة أو وفق كونها جزءاً من وظيفتي التدريس والبحث العلمي، حيث تقوم وظيفة خدمة المجتمع على تحديد احتياجات الأفراد والمؤسسات في المجتمع، ووضع البرامج والأنشطة التى تلبي هذه الاحتياجات، إنها نشاط تعليمي يعمل على جذب الأفراد من خارج الجامعة عبر نشر المعرفة خارج أسوارها بغية إحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحداتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة.(وزارة التعليم العالي السعودية، 2014)

وتتعدد أنماط خدمة المجتمع ليس فقط بتنوع طبيعة العلاقة بين الجامعات والمجتمعات المحيطة بها، بل تتنوع كذلك وفقاً للصفات المميزة لكل جماعة من الجماعات التي يحتويها ككل، وما لهذه الجماعات من خصائص ومشكلات تميزها عن غيرها، فالجامعات في مسيرتها نحو تحقيق رسالتها وأهدافها التي قامت من أجلها هي في حالة ارتباط وثيق بمجتمعاتها، ثقافياً واقتصادياً وسياسياً، والجامعات التي ترغب في التميز والتطور هي التي تدرس احتياجات المجتمع المحلى والعالمي، والتغيرات التي تطرأ عليه، بل المحتمل حدوثها، وتعمل على تلبيتها.(الغنبوصي،2015)

والجامعة في مسيرتها تسعى لتحقيق ثلاثة أنواع من الأهداف، يتعلق الأول منها بالمعرفة من حيث نقلها وإنتاجها وتطبيقها، بينما يرتبط النوع الثاني بالناحية الاقتصادية من خلال تلبية حاجة الاقتصادات الوطنية من الكوادر المؤهلة، والمساهمة من خلال الخبرات التي تملكها هذه الجامعات في التغلب على المشكلات التي تواجه الاقتصاد والتنمية، إضافة إلى الهدف الاجتماعي الذى يتمحور حول التدريب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية الإيجابية، وربط البحوث والمشاريع التعليمية بالبيئات المحلية وما بها من مشكلات وتفسير النتائج ونشرها للإفادة منها، وتنمية التفكير العلمي الناقد والواعي بمشكلات المجتمع ، ويتطلب تحقيق الجامعة لوظيفتها في خدمة المجتمع أن تسخر مختلف إمكاناتها المادية والبشرية في خدمة المجتمع عامة ومحيطها المحلى خاصة، من خلال التعرف على الاحتياجات الحقيقية لها وترجمتها إلى نشاط تعليمي في خدمة المجتمع بحيث تتنوع الخدمات التي تقدمها الجامعات تبعاً لتنوع المجتمعات المحلية واختلاف احتياجاتها ومشكلاتها.(عامر،2012)

وتصنف المومنى (2016) مجالات خدمة المجتمع إلى نوعين هما:

1- مجالات خدمة المجتمع داخل الجامعة بالمشاركة في النشاطات اللامنهجية (غير الدراسية) وتوجيهها وفق مجالات اهتمام عضو هيأة التدريس أو هواياته في الشؤون الثقافية أو الرياضية أو الفنية التي توجه للبيئة المحلية .

2- مجالات خدمة المجتمع خارج الجامعة من خلال القيام بالبحوث التى تعالج مشكلات المجتمع وتسهم في حلها، وتثقيف المجتمع بالندوات والمؤتمرات والمحاضرات العامة، والمساهمة في تطوير المهارات من خلال الدورات التدريبية المستمرة للقوي العاملة، إضافة إلى دورها في توفير الكتاب لغير الطلاب.(المومنى، 2016)

وقامت جامعات من ثمان دول أوربية عام (2008) بتأسيس مشروع بحثى بهدف إيجاد أداة شاملة لتعريف الوظيفة الثالثة (خدمة المجتمع) لمؤسسات التعليم العالي وقياسها ومقارنتها، وامتد هذا المشروع الذي دعمته الهيئة الأوربية للتعليم مدي الحياة ، لثلاث سنوات (2008م – 2011م) وأسفر عن إقامة مؤتمر (الوظيفة الثالثة للجامعات: مؤشرات وممارسات مثلى) بالعاصمة الايرلندية دبلن عام2012م لمناقشة نتائج هذا المشروع من حيث مؤشرات القياس ومنهجية التصنيف الأوربي، وخلص هذا المشروع إلى أن الجامعات الأوربية تخدم مجتمعاتها من خلال ثلاثة أبعاد هي :

- بُعد التعليم المستمر، وعدد مؤشرات القياس (18) مؤشـــــراً.
- بُعد نقل التقنية والابتكار، وعدد مؤشرات القياس (20) مؤشراً.
- بُعد المشاركة المجتمعية، وعدد مؤشراته (16) مؤشراً.(وزارة التعليم العالي السعودية،2014)

إن تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات عن طريق مرافق الجامعة ومواردها المختلفة من كليات، ومراكز بحثية مختلفة، ومن خلال الاستخدام الأمثل لمواردها البشرية والمادية، ومرافقها الخدمية والانتاجية، تمثل جهوداً أساسية تساعد الجامعة على الوفاء بأدوارها المطلوبة.

وما يبرر الاهتمام بهذا الدور تعاظم التحديات والمتغيرات العالمية على جميع الأصعدة العلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالجامعة وليدة مجتمعها، وأداة تأهيل لقياداتها، إنها أكثر المؤسسات تأثرابمايدورحولها،واستجابةالجامعةلمتطلباتدورهافيمجالالخدمةالمجتمعةوالمحيط المحلى على وجه الخصوص، تأتي من خلال استخدام مجموعة كبيرة ومتنوعة من النشاطات داخل الحرم الجامعي وخارجه، توجه لأفراد وجماعات المجتمع، ومؤسساته العامة والخاصة بغية تمكين الجميع من استخدام المعرفة والإفادة منها، فخدمة المجتمع مكوناً اساساً لأي دور من أدوار الجامعة، سواء كانت بصورتها الكاملة أم حال كونها جزءاً من وظيفتي التدريس، والبحث العلمي.

ويمثل الاهتمام المتصاعد بوظيفة خدمة المجتمع التي تقدمها الجامعات، بحثاً وتطبيقاً وتشريعاً جهوداً مهمة تبذل في سبيل تقديم صياغات واضحة لطبيعتها وتحديداً للمسارات التنظيمية والإجرائية التي تقدم ضمنها وصولاً لمؤشرات موضوعية لقياس درجة التقدم في تحقيق أهدافها في التجاوب مع بيئتها دائمة التغيير بالمرونة الكافية.

ويشير البنك الدولي (2003) الى أن المرونة أمر حيوي إذا كانت لمؤسسات التعليم العالي في صدد التكيف مع البيئة المتغيرة، عليها أن تكون قادرة على التفاعل برشاقة وسرعة بإنشاء البرامج الجديدة وإعادة تشكيل ما هو موجود، وإلغاء البرامج المتقادمة دون أن يحول دون سعيها أي عمليات وقوانين بيروقراطية(البنك الدولى،40:2003)،بما يشمل ذلك من فتح القنوات والأطر التنظيمية الجديدة لربط التعليم بالإنتاج، وبالحياة الاجتماعية، وإلمام المتعلمين بألوان النشاط العلمي المختلفة التي تجري خارج هذه المؤسسات .(جامعة الدول العربية،2008: 39)

ونأمل أن تبتعد جهود تطوير التعليم الجامعي في ليبيا عن الاستيراد الجامد للصيغ والبُنى والتشريعات فينظم تعليمية ناجحة، ومحاولة تطبيقها في غير بيئاتها، وانتظار أن تعطي النتائج ذاتها، حيث تتوقف درجة الاستفادة من هذه التجارب وغيرها على مقدار تطويعها لواقعنا الحالي.

وهذا ما أثبتته التجربة، فقيام بلد ما باعتماد نماذج أجنبية للتعليم العالي دون أي تطويع أو تعديل يلحق أضراراً فادحة بتطوره في المجال الأكاديمي، وقد أثبت التاريخ أن أكثر نظم التعليم العالي قابلية للدوام هي النظم التي تتسم بتوازن سليم بين الوحدة والتنوع، أي التي تبرز عالمية المعرفة وخصوصية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.(اليونسكو،1995: 34)

إن مجالات خدمة المجتمع التي تقدمها الجامعة لمجتمعها تتعدد بتعدد حاجات ومشكلات المجتمع، وتتنوع بقدر ما تملك الجامعة من رغبة في الاقتراب منها وتلبيتها والتعامل بفعالية حيالها، وتتعدد بتعدد الجماعات التي توجه إليها هذه الخدمات من جماعات مهنية ومدنية، هذا خلافاً لتنوعها بحسب المستوى بين المحلى والوطني.

وتزايد حاجة المجتمعات لقيام الجامعات بوظائفها، خاصة المجتمعات التي تمر بمراحل التغيير الشامل في جوانبه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية – كما الحال في بلادنا –حيث تتعاظم الحاجة لدور مؤثر تلعبه الجامعات في مساعدة المجتمع على تخطى أزمات وارتدادات التغيير، الدور الذي تشارك الجامعات من خلاله مختلف مؤسسات المجتمع بغية بناء منظومة قيمية وطنية تنسجم مع تحديات عصر المعرفة ومعطيات الواقع الليبي، تسمح بالتعامل مع هذه الأزمات وتهديداتها بعقلية علمية ناقدة، وتُبنى بدائل الحلول لمختلف المشكلات والخيارات على بحوث جادة، وتكون الجامعة طريقاً موثوقاً لمرور المعرفة بشكل مقصود للتطبيقات المتنوعة والضرورية في هذا المجتمع الذي يعتمد على المعرفة في محتوى وهيكل كل أنشطته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بكل ما في ذلك من عاملين في مجال المعرفة ومستخدمين لها، فالرابطة الأساسية التي تربط بين الأنشطة والمؤسسات والأفراد في هذا المجتمع هي المعرفة، ومؤشرات تطور مجتمعاته هو معدل ومدى توليد المعرفة واستخدامها.(دياب وجمال الدين،2007).

والجامعة في هذا المجتمع تسعى باستمرار لتشارك المجتمع المعرفة وتجعلها متاحة للجميع، وتستثمرها في سبيل إنتاج معارف جديدة، فالبحث طريق الابتكار، والابتكارات تقوم على تكوين مراحل حياتية جديدة لمنتجات وخدمات وتحسين الإنتاجية وتعزيز المنافسة، هذا إضافة لمساهمة الابتكار في خلق فرص وظيفية لأبناء المجتمع ، فالابتكار يشجع ويدعم المجتمع اقتصادياً واجتماعياً (وزارة التعليم السعودية،2015)، وهنا يكون دور الجامعة من خلال تشجيع الابتكار ونقل التقنية الحديثة وتوظيفها والمشاركة في تطويرها بما يناسب ظروف المجتمع، وفتح مراكز لرعاية الابتكار، والاهتمام بحاضنات الجامعة التي تقدم الدعم لأصحاب المشاريع لبدء مشروعاتهم، ودراسات الجدوى الاقتصادية، كل هذا وأكثر أبعاداً متاحة يمكن للجامعة من خلالها خدمة مجتمعها.

على ما تقدم يمكن عرض مجالات وظيفة خدمة المجتمع التي تقدمها الجامعات حسب الآتي :

1- مجال التدريب والتعليم المستمر :

يعد التدريب والتعليم المستمر مدخلاً مهماً لتحقيق التنمية المعرفية والمهنية من خلال تصميم البرامج والأنشطة الهادفة لتحديث معارف الأفراد ومهاراتهم، وتعديل اتجاهاتهم السلبية، وبناء وتنمية الإيجابية منها، فتقادم المعلومات السريع، والانفجار المعرفي الكبير يحتاج لإتاحة الفرصة لأكبر عدد

ممكن من أفراد المجتمع من غير الطلاب للاستفادة من إمكانيات الجامعة المادية والبشرية في تطوير معارفهم واتجاهاتهم، حيث يمثل هذا الجانب حقلاً واسعاً يشمل كل فرصة تدريبية أو تعليمية تقدم لأفراد المجتمع دون النظر للمستوى العلمي الذى وصلوا إليه، وهو موجه لكل قطاعات المجتمع ويستجيب لاحتياجاتهم التدريبية والتعليمية بأساليب مختلفة تتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم الخاصة.

وحتى تتمكن الجامعة من تصميم برامج وأنشطة للتدريب والتعليم المستمر ينبغي إجراء الدراسات المناسبة لتحديد الاحتياجات الحقيقية التي تصمم هذه البرامج والأنشطة لتلبيتها، وتتنوع البرامج والأنشطة التي تقدمها الجامعات في مجال التدريب والتعليم المستمر منها:-

- برامج تنمية مهنية تقدم لأصحاب المهن والوظائف المختلفة، بحيث تتنوع من برامج لتنمية المهارات، وإعداد القيادات، وبرامج التنمية التنظيمية وغيرها من البرامج التي تقدم للأفراد بشكل مباشر بهدف تمكينهم من الاطلاع على كل جديد في مجالات تخصصاتهم.
- برامج عامة لخدمة أفراد المجتمع في إطار حاجاتهم وحاجات المجتمع دون الاهتمام بمستوى تأهيلهم السابق ولا طبيعة الوظائف التي يعملون بها كبرامج تعليم اللغات، وبرامج الصحة العامة، ورعاية الطفولة، والإرشاد الزراعي والبيئي، وغيرها من البرامج المشابهة.
- يدخل ضمن مجال التدريب والتعليم المستمر أنواع مختلفة ومتنوعة من الفرص التى تمنحها الجامعة لأفراد المجتمع لمواصلة دراستهم والخروج منها والعودة لها ضمن مسارات سهلة توفر مجالاً واسعاً للاستزادة من التعليم وفق تصميم مرن يهتم بجودة البناء وتعظيم الاستفادة.

2- الاستشارات :

تعد الاستشارات من الأنشطة أو الخدمات التي يقدمها أعضاء هيأة التدريس والوحدات الأكاديمية (أقسام، كليات، مراكز بحوث) في مجال اختصاصهم، كما يشكل تبادل الآراء والاستعانة ببعض الأساتذة الجامعيين للعمل – بصفة مؤقتة – في بعض قطاعات الإنتاج والخدمات من الأساليب المباشرة التي تظهر فيها العلاقة بين أساتذة الجامعة وهذه القطاعات، كما أنها مدخل هام لنقل المعرفة من الجامعة إلى هذه القطاعات بغية تطوير أدائها ورفع مستوى إنتاجيتها.

ويمكن للجامعات أن تقدم استشاراتها وتوصياتها من خلال كثير من الأنشطة منها:

- دراسات تقويمية لتحديد الجدوى الاقتصادية للمشروعات التي يتقدم بها الأفراد أو المؤسسات العامة والخاصة، والمساعدة في تطوير نظم التوجيه حسب الجدوى.
- إجراء القياسات والفحص النوعي لمختلف المنتجات من خلال نظم معيارية معتمدة وموثوق في مصداقيتها، بهدف ضمان جودة ما ينتج من سلع ، وما يقدم من خدمات.

– الخدمات الاستشارية التى تقدمها الجامعات من خلال خبرة أساتذتها، ومرافقها، بهدف توفير المشورة المناسبة حول مختلف التحديات والمشكلات التي يواجهها المجتمع، وقد يشكل الأساتذة فرقاً تطرح البدائل الممكنة لحلول هذه المشكلات بعد تشخيصها بدقة، ومساعدة متخذي القرار في تقويم البدائل الممكنة والمفاضلة بينها.

3– البحوث التطبيقية والخدمات الميدانية :

إضافة إلى دور الجامعة الأساس في إعداد أجيال من الباحثين القادرين على إبداع المعرفة وإنتاجها وتطوير تطبيقاتها، وصياغة الحلول الممكنة للمشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تواجه مجتمعاتهم، فالجامعات توجه بحوثها لرصد مشكلات المجتمع وتشخيصها واستخدام الرأسمال المعرفي الذى تمتلكه في صياغة البدائل المناسبة للتصدي لها، والمساعدة التي تقدم لمتخذ القرار في تقويم هذه البدائل والاختيار بينها.

وتمثل البحوث التطبيقية عملية تطبيق للمعرفة المنتجة من البحوث الأساسية وتطويعها بما يخدم الإنسان، وهذه البحوث توجه مباشرة لحل مشكلات المجتمع المحلى في مجالات الإنتاج والخدمات، والمشكلات الاجتماعية، وهذه البحوث كثيراً ما تنتهى بنتائج تخدم جهود مواجهة هذه المشكلات والتصدي لها مما يوثق علاقة الجامعة بمجتمعها، وما يضم من أفراد وجماعات ومؤسسات ،فتتنوع وتتعدد المشكلات المطروحة للبحث وفقاً لتنوع هذا المجتمع وتعدد مكوناته.

كما يدخل ضمن هذا المجال ما تقدمه الجامعة من خدمات ميدانية، والتي تتعدد بتعدد التخصصات الأكاديمية بالكليات، وبتعدد الأنشطة السائدة في المحيط المحلى للجامعة، منها برامج الإرشاد الصحي والوقائي، برامج التنمية البشرية، وبرامج الارشاد الزراعي والصحة الحيوانية، برامج حماية البيئة وغيرها من البرامج التي تحتوي أهداف ميدانية تحشد الجامعة إمكانات مادية وبشرية لتحقيقها، وهي خدمات مهمة تقرب المسافة بين الجامعة ومحيطها المحلى.

4– المشاركة المجتمعية :

تتأثر علاقة الجامعة بمجتمعها ،وقدرة هذا المجتمع على الاستفادة من خدماتها بمقدار قنوات التواصل والمشاركة التي تتبناها الجامعات، والتي من خلالها يتمكن مختلف أفراد المجتمع من التمتع بهذه الخدمات، حيث لم تعد المشاركة المجتمعية مرتبطة بطلب الخدمة، بل يتعين على الجامعة أن تجند مختلف إمكانياتها المادية والبشرية، وتخرج بنفسها لتقدم الخدمة للمجتمع.

ويأخذ مجال المشاركة المجتمعية في وظيفة خدمة المجتمع الجهود التي تُبذل من خلال العديد من الأنشطة والفعاليات التي تنطلق أهدافها من رغبة الجامعة في تعميق التواصل والتبادل المشترك مع المجتمع منها:

- ما تقدمه الجامعة من برامج وأنشطة للتوعية والتثقيف في مجالات تخصصاتهم، حيث تنظم نشاطات ثقافية متنوعة لأفراد المجتمع بهدف توعيتهم من محاضرات وندوات عامة، ونشاطات أدبية وفنية، والتي قد تتم داخل الجامعة أو خارجها.
- المساهمة في نقل التقنية وتطوير استخداماتها في المجتمع، حيث تساهم الجامعات في توطين التقنية بمجتمعاتها من خلال تشجيع الاستخدام الفعال لها، وتدريبهم على تطويرها ، بالإضافة إلى تبنى المشاريع الخاصة بتطوير استخدامات التقنية التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات.
- تشجيع الابتكار في المجتمع من خلال تبنى الأفكار المبدعة للأفراد والمؤسسات وفتح مراكز لرعاية الابتكار، وإنشاء حاضنات الجامعة للأعمال والمشاريع المتنوعة.
- اشتراك أساتذة الجامعات وموظفوها وطلابها في المجالس التطوعية أفراداً ومجموعات، والذي يمثل وسيلة مهمة في المشاركة المجتمعية، وكذلك ما تصممه وترعاه الكليات والجامعات من أنشطة عامة، أو تساهم فيها، يمثل بُعداً هاماً للمشاركة المنشودة.
- مشاركة منشآت الجامعة ومرافقها، حيث توفر مختبراتها ومعاملها ومنشآتها الجامعية من مشافي وفنادق وقاعات ونوادِ وصالات فنية ورياضية، وما يتبع الجامعة من مزارع ومواقع، وغير ذلك من المنشآت التي تخص الجامعة،فتشارك الجامعة هذه المنشآت والمرافق أفراد المجتمع حين توفر الخدمة الجيدة، والموثوقة، وتسهل إمكانية الحصول على فرص للاستفادة منها، ومن أهم وسائل ذلك تخفيض تكاليف الحصول عليها.

التعليم الجامعي في ليبيا(النشأة والأهداف):

ترجع نشأة التعليم الجامعي في ليبيا إلى عام(1955م)، وبافتتاح كلية الآداب والتربية بعدد(32)طالباً، تتابع افتتاح الكليات في مختلف المدن الليبية وتضاعفت أعداد الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي وإعداد الملتحقين به في ظل الطلب الاجتماعي المتنامي عليه، والحاجة الملحة للكوادر الوطنية في مختلف المجالات.

والجدول الآتي يوضح تطور أعداد الطلاب بالتعليم الجامعي والعالي في ليبيا:

جدول(1)

تطور أعداد السكان والطلاب بالتعليم الجامعي والعالي في ليبيا

سنوات التعداد السكاني	عدد السكان (بالألف نسمة)	معدل النمو السكاني%	الفئة العمرية(15-24)(بالألف نسمة)	عدد الطلاب (بالألف طالب)
تعداد م1954م	1091599	-	183625	32طالب
تعداد1964م	1516401	3.8	144985	-
تعداد1973م	2249237	3.49	305191	11329
تعداد1984م	3642576نسمة	4.28	647813	363575
تعداد1995م	4799065نسمة	2.83	548660	126473
تعداد2006م	5657692نسمة	1.80	1146313	231762
مسح التشغيل والبطالة 2012م	5878100	1.75	1104900	324333

ونتيجة للزيادة المطردة في أعداد الملتحقين بالتعليم الجامعي، شهد عام 1973 بداية عهد تعدد الجامعات، حيث كانت كليات فرع الجامعة الليبية في مدينة بنغازي نواة لجامعة سميت جامعة بنغازي وهي كليات: الآداب والتربية، الاقتصاد والتجارة، القانون، الطب البشري، طب الاسنان، الهندسة، العلوم، الزراعة، أما كليات فرع الجامعة الليبية في مدينة طرابلس كانت نواة لجامعة طرابلس وهي كليات: الآداب والتربية، الزراعة، الطب البشري، الصيدلة، الطب البيطري، الهندسة، هندسة النفط، العلوم، وكلية التربية بمدينة سبها التي أصبحت نواة جامعة سبها لاحقاً.

إن ارتفاع معدل النمو السكاني التي شهدتها البلاد منذ استقلالها، وما صاحب ذلك من ارتفاع ايرادات الدولة بفضل اكتشاف النفط، وتبني الخطط التنموية التي كان للتعليم عامة، والتعليم الجامعي خاصة، نصيباً معتبراً، خصوصا في مجال إتاحة الفرص المتكافئة للالتحاق به، فتضاعفت أعداد الجامعات الليبية، حيث أُعيد تنظيم الجامعات الليبية مع مطلع عقد الثمانينيات من القرن الماضي بتبني مفهوم الجامعات المتخصصة وفقاً لبعض التوجهات من بينها زيادة التخصص، وإجراء البحوث العلمية المرتبطة باحتياجات المجتمع، واختصار المدة الزمنية اللازمة لإتمام المرحلة الجامعية، ومقابلة الاحتياجات المجتمعية من القوى العاملة بمختلف تخصصاتها(بوحويش،2009)، وخلال العام الجامعي(1985-1986)كان عدد الجامعات الليبية(11)جامعة لتبدأ رحلة مع عدم الاستقرار تنظيمياً وهيكلياً.

ونعرض لاحقاً أهم محطات هذه الرحلة حسب التشريعات النافذة حتى العام (2011م)،حيث أن ليبيا بعده لم تعد كما كانت، هذا باستثناء الإشارة الى قانون رقم (2) لسنة (2018م) بشأن

الجامعات، والذي ربط المُشْرع نفاذه بنشره في الجريدة الرسمية ليكون نافذاً في العام الجامعي التالي لنشره وفق نص مادة(153) منه، هذا القانون الذي لقى زخماً في الوسط الأكاديمي كانت الانتقادات التي رشحّت بخصوصه ترتبط بالمعاملات المالية أو ببعض الاشتراطات لتولى وظائف أو التقدم على سلم الترقيات الأكاديمية، لذا إمكانية اعتباره التشريع القادم الذي يُلغي ما يخالفه قائمة مع عدم استبعاد امكانية إعادة تعديل بعض أحكامه من حيث مقاصدها أو صياغاتها.

في عام(1999) أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم(281) لسنة(1999) بشأن إعادة تنظيم الجامعات، حيث نص في مادته الأولى على إعادة تنظيمها في(6) جامعات هي: قاريونس، الفاتح، عمر المختار، السابع من أبريل، خليج سرت، سبها، إضافة الى (3) جامعات ذات طبيعة خاصة هي: جامعة ناصر الأممية، الجامعة الإسلامية، الجامعة المفتوحة.

وذات اللجنة تصدر – بعد عام واحد – قرارها رقم (308) لسنة (2000)، نصت مادته الثانية على إنشاء جامعات للأقسام – بدون كليات – بمختلف البلديات "الشعبيات سابقاً" تتبع إدارياً ومالياً السلطة المحلية "الشعبيات"، أما الإشراف العلمي والفني يكون، تبعاً لتواجدها الجغرافي، للجامعات المذكورة بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم(281) لسنة(1999)،حيث باتت جامعات أساسية تشرف علمياً وفنياً على جامعات الأقسام بنص المادة الأولى من هذا القرار.

اللجنة الشعبية العامة تصدر القرار رقم(118) لسنة(2004م) بشأن إعادة تنظيم الجامعات وتقرير بعض الأحكام في شأنها، نصت مادته الثانية على إلغاء العمل بالمعاهد العليا لإعداد المعلمين وتحويلها لكليات جامعية تسمى كليات إعداد المعلمين حُددت تبعيتها للجامعات التي أعادت المادة الأولى من هذا القرار تنظيمها، بحيث أُضيف بنص هذه المادة (4) جامعات جديدة تضاف للجامعات القائمة، وهي جامعات: المرقب، درنه، (7) أكتوبر، الجبل الغربي.

وما إن مرت أشهر قليلة على إنشاء جامعة درنه تعود فرعاً من فروع جامعة عمر المختار بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (200) لسنة (2004) بشأن إعادة تنظيم الجامعات الذي لم يغير وضع أي جامعة أخرى غيرها، لتعيدها اللجنة ذاتها بعد ثلاثة سنوات بإصدارها القرار رقم(535)لسنة(2007م)بشأن إعادة تنظيم الجامعات والمعاهد العليا، هذا القرار أعاد جامعة درنه وأضاف معها (6) جامعات هي: البطنان، العرب للعلوم الطبية، الوادي، الفاتح للعلوم الطبية، الجفارة، الزاوية، تقنيات الطاقة.

وبفعل سلسلة متلاحقة من إعادة التنظيم وصل عدد الجامعات الليبية إلى(20)جامعة، يصدر عام (2010م)قرار اللجنة الشعبية العامة رقم(149)لسنة(2010م) بشأن إعادة هيكلة الجامعات الذي

نصت المادة الأولى منه على إعادة هيكلة الجامعات الليبية لتتقلص إلى(7) جامعات هي: عمر المختار، قاريونس، سرت، مصراته، سبها، الفاتح، الجبل الغربي.

إن حالة إعادة التنظيم والتوزيع للجامعات وما يتبعها من فروع أو جامعات أقسام، وما يضيف ذلك من مشكلات تنظيمية على مستوى تلك الجامعات والفروع سواء كانت مشكلات ترتبط بالبرامج التعليمية أم الجوانب المالية والتجهيزات وما شابه، هذه التغييرات المتلاحقة قد تعود بدرجة كبيرة إلى غياب الثبات على مرجعية مستقرة أو جهة مختصة بإدارة التعليم الجامعي والعالي قادرة على بناء رؤية متكاملة للأهداف والوسائل، حيث تعرضت إدارة التعليم الجامعي هي الأخرى لتغيرات كثيرة صاحبت نشأة هذا المستوى من التعليم.

إن غياب الاستقرار والثبات في **تبعية ومرجعية التعليم الجامعي** سمة ظاهرة ، حيث لم تستقر له جهة متخصصة تشرف على تسييره ، وترسم سياساته ، والجدول الآتي يغني عن سرد طويل:

جدول(2)

التغييرات في تبعية ومرجعية مؤسسات التعليم الجامعي

العام	الجهة المختصة بالتعليم الجامعي
1955م – 1964م	وزارة المعارف
1965م – 1976 م	وزارة التربية والتعليم
1977م – 1979م	مكتب شؤون التعليم بأمانة التعليم والتربية
1980م – 1983م	مكتب شؤون التعليم العالي بأمانة التعليم والتربية + المجلس الأعلى للجامعات
1984م	أمانة الجامعات + المجلس الأعلى للجامعات
1985م	أمانة الجامعات + المجلس الأعلى للجامعات + أمانة البحث العلمي
1986م – 1988م	مكتب الدراسة الجامعية والعليا بأمانة التعليم والبحث العلمي + لجنة توجيه التعليم العالي
1989م – 1991م	أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي
1992م – 1994م	الإدارة العامة لشؤون الجامعات والمعاهد العليا بأمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي والتكوين والشباب والرياضة الجماهيرية
1995م	اللجنة الوطنية للجامعات
1996م – 1998م	أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي
1999م	أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتكوين المهني
2000م–2003م	إدارة التعليم العالي التابعة لشؤون الخدمات باللجنة الشعبية العامة
2004م –2011	أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي + المجلس الوطني للتعليم العالي

المصدر : من إعداد الباحث بناءً على القوانين والقرارات ذات العلاقة.

يظهر جدول(2) التغييرات التي مرت بها مرجعية وتبعية مؤسسات التعليم الجامعي في ليبيا، إنها تعكس حالة عدم الاستقرار المصاحبة لنشأة وتطور التعليم الجامعي، فلا يتعدى الثبات على تنظيم بضع سنوات، وقد أثرت هذه التغييرات الهيكلية المتكررة على سير العمل سواء على مستوى جهة الاختصاص والمرجعية، أم على مستوى الجامعات وفروعها وكلياتها.

لقد كان للتغييرات المتكررة في إدارة التعليم الجامعي آثارها السلبية على منظومته، حيث تعددت التشريعات التي دمجت وفصلت إدارات وأقسام مختلفة أثرت على استقرارها، كما زادت من صعوبة وضع السياسات والخطط التعليمية المترابطة، وتعدد التشريعات المنظمة للدارسة الجامعية والدراسات العليا بشكل يصعب معه معرفة الساري منها، والاختلاف في تفسيرها بات واضحا بين الجامعات، بل بين كليات الجامعة الواحدة، هذا مع التأثير الكبير لهذه التغييرات المتواصلة على قدرة وكفاءة الجهات المختصة بالتعليم الجامعي والعالي على وضع سياسات واضحة ومستقرة كالسياسات المتعلقة بقبول الطلاب أو تنسيبهم للكليات المختلفة.(المغيربي والمنصوري،2004)

إن حالة عدم الاستقرار الإداري والتنظيمي التي رافقت نشأة التعليم الجامعي في ليبيا حالت دون تطور منظومته من الناحية النوعية بشكل يناسب التطور الكمي الكبير الذي يعكسه تصاعد معدلات التحاق الطلاب بمؤسساته، وتزايد أعداد هذه المؤسسات وتنوعها،وهذا ما اتضح من تقرير التنافسية العالمية الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، ويقيس النمو النوعي من منظور تنافسي يضع في اعتباره تشخيص التنافسية المستدامة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتعرف على مؤشر التنافسية لبلد ما يتم من خلال مجموعة عناصر يقيس كل منها جانباً من جوانب التنافسية بالمؤسسات والسياسات والعوامل المحددة لمستوى الإنتاجية في ذلك البلد، وتتوزع هذه العناصر إلى مجموعات تكُون (12) ركناً تنافسياً لكل منها مؤشرات خاصة يقاس بها، من بين هذه الأركان "التعليم العالي والتدريب" تقيسه مؤشرات النوعية، ونسبة الالتحاق بمؤسساته.

ووفق مؤشر التنافسية العالمية (الشاملة) الذي تتراوح قيم مؤشراته التفصيلية بين (1–7%)، في العام (2010) غطى (139) دولة، بلغت قيمة مؤشر نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي والعالي في ليبيا(55.7%) فكانت المرتبة (37) عالمياً والأولى عربياً، في الوقت نفسه بلغت قيمة مؤشر نوعية التعليم(2.0%)، مما جعل ليبيا بالمرتبة(138)عالمياً والمرتبة(15) عربياً(القلالي،2012)، وهذا ما أشار إليه تقرير التنمية البشرية لعام(2010) من أن البلدان النامية التي توصلت بالسرعة المطلوبة في مجموع التحصيل العلمي والمساواة بين الجنسين لم تتمكن بالضرورة من استيفاء النوعية المطلوبة في التعليم.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،41:2010)

إن معدلات الالتحاق المرتفعة بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا لم يكن لها دور في خفض معدل البطالة بين الشباب، حيث يُعد معدل البطالة في ليبيا من أعلى معدلات البطالة في العالم إذا ما قيست على معدل الالتحاق بالتعليم العالي، وقد زادت البطالة من (13.5%)عام (2010م) إلى (19.(%) عام (2012م)، وفي ذلك الأخير قُدرت نسبة البطالة بين الشباب بحوالي (48%)، لذا فإن تحسين درجة الاستعداد لقبول الوظائف، واكتساب المهارات الملائمة لاحتياجات القطاع الخاص الناهض متطلبات مهمة للتعامل مع مشكلة البطالة بالغة الخطورة.(البنك الدولي،2016)

ويدخل التعليم الجامعي في ليبيا عقده السابع في مسيرة حافظ فيها على هدف إتاحة فرص الالتحاق به دون غيره، ولم يهتم بمدخلات منظومته والعمليات التي تجريبها، مما أثر سلباً على مخرجاته، ولعل الفلسفة الواضحة والمتفق عليها، وعلى نُظم مستقرة لتنفيذ أهدافها يعد من أهم المدخلات التي لعب غيابها دوراً كبيراً في حالة التغييرات المستمرة وحالة عدم الاستقرار التي عاشها ويعيشها.

وبالحديث عن **أهداف التعليم الجامعي في ليبيا** التي اقتصرت عند نشأته في(1955) على إعداد كوادر تدريسية للمدارس الإعدادية والثانوية، وكوادر إدارية للوظائف الحكومية المختلفة(البدري،2003)، أشارت المادة الأولى من القانون رقم(37) لسنة(1977م) بشأن تنظيم الجامعات الليبية إلى أن الجامعات هيئات علمية تختص بكل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي تقوم به الكليات والمعاهد العليا التابعة لها، وتعمل على تزويد البلاد بالكفاءات العلمية والفنية المتخصصة، والملتزمة بواجبها الوطني، وتهيئتهم ليكونوا مواطنين صالحين يسهمون في صنع مستقبل الوطن، وذلك من خلال اهتمامها بإجراء البحوث وتشجيعها وتوجيهها وأعمال الخبرة والاستشارات لخدمة المجتمع، والاهتمام بالحضارة العربية الإسلامية ورقى الآداب، وتقدم العلوم والفنون والأخلاق، وتعمل على توثيق الصلات والروابط الثقافية والعلمية مع الهيئات والمؤسسات العلمية الأخرى.

ظلت هذه الأهداف مصدراً يُستند اليه عند تحديد أهداف للتعليم الجامعي، كما أكدت عليها الكثير من التشريعات المتصلة به(فرج،2010)،وقد تضمنت هذه المادة أهدافاً عديدة مرتبطة بوظيفة خدمة المجتمع، ومن التشريعات الكثيرة التي استندت على المادة أعلاه قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (22) لسنة(2008م) بشأن الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ويُعد نافذاً لم يصدر ما يلغيه، حددت مادته الأولى تسعة أهداف ورد ضمنها ما ارتبط بوظيفة الجامعة في خدمة المجتمع بشكل مباشر:

–تحقيق التقدم في مجالات العلم والتقنية والفكر والفن، وفي مجال العمل لتحقيق الأهداف الوطنية، والقومية، وتطويرها، وإنماء الحضارة الإنسانية، وتوسيع آفاق المعرفة البشرية، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

–النهوض والمشاركة بالبحوث العلمية والدراسات المختلفة التي تسهم في التقدم العلمي والتقني، وخاصة ما يهدف منها إلى إيجاد الحلول لمختلف القضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا.

–توثيق الصلات والروابط الثقافية والعلمية مع الهيئات والمؤسسات العلمية الأخرى محليًا وقوميًا وعالميًا.

–القيام بأعمال الخبرة وتقديم الاستشارات العلمية للهيئات والمؤسسات والأجهزة والمصالح والشركات المختلفة.

وحددت المادة الثالثة من قانون(2) لسنة (2018م) بشأن الجامعات أهداف الجامعة في:

1. توسيع المدارك المعرفية وتنمية المهارات البحثية والارتقاء بالأداء الأكاديمي بما يسهم في إثراء الرصيد الإنساني والتفاعل الإيجابي مع المجتمع ومؤسساته.
2. توطين العلم والمعرفة.
3. تعزيز القيم الموضوعية والأخلاقية والنزاهة والشفافية والحياد الإيجابي وحرية البحث العلمي، وتنمية القدرات التحليلية والنقدية.
4. تحقيق ميزات تنافسية في حقول معرفية وتقنية متنوعة.
5. الإسهام في تشكيل رؤية ثقافية تؤسس لمنظومة قيمية محابية لثقافة العمل والإنتاج تُرسخ الإحساس بالمسؤولية، وتعميق الشعور بالهوية، وتكريس الالتزام بحقوق المواطنة، وتُعين على خلق مواطن يعي ويقوم بدوره في المجتمع.
6. تشجيع عمليات المشاركة والمبادرة والإبداع والابتكار والعمل التطوعي المنظم لدى الطلاب وأعضاء هيأة التدريس بالجامعة وموظفيها.

إن صياغة كهذه تظهر أبعاداً مهمةً وضرورية، يتوقف تحقيقها على قيام الجامعات بوظيفة خدمة المجتمع عامة والبيئة المحيطة خاصة بالشكل المناسب بما يتطلبه ذلك، بالإضافة للبرامج والأنشطة التي تخدم المجتمع ضمن وظيفتي التدريس والبحث العلمي، يتطلب تطوير برامج وأنشطة محددة لوظيفة خدمة المجتمع، فالتفاعل الإيجابي مع المجتمع ومؤسساته، وتوطين العلم والمعرفة، والاسهام في تشكيل المنظومة القيمية التي تنهض بالوطن ضمن الالتزام بحقوق المواطنة، والمشاركة المجتمعية من خلال تشجيع محاولات الإبداع والمبادرة والابتكار وتبنيها، ابعادٌ كهذه يتم التعامل معها مصدراً لاشتقاق أهداف تفصيلية لاستراتيجية الجامعة، وتطوير البنية التنظيمية بشكل يخدم تنفيذها.

والجدير بالذكر أن القانون رقم (2)لسنة(2018)المشار إليه، اهتم بشكل واضح بوظيفة خدمة المجتمع، فإضافة لما ورد بأهداف الجامعة نصت المادة(53) منه على تحديد (10) مؤشرات تُقاس

بها ممارسات خدمة الجامعة والمجتمع، وتُرصد لنتائج هذا التقويم قيمة يحددها مجلس الجامعة تتراوح بين(15–20%) من مختلف عمليات التقويم التي يتطلبها شغل مختلف الوظائف الأكاديمية والقيادية بالجامعة، وتدخل نتائج هذا التقويم ضمن شروط التقدم للترقيات والإجازات العلمية. وفي سياق الحديث عن واقع إدارة التعليم الجامعي في ليبيا نشير للهيكل التنظيمي، فالجامعات الليبية تدار بمجالس جامعية "لجنة شعبية سابقاً"، مجلس الجامعة ومجالس الكليات ومجالس الأقسام العلمية، وأشارت مادة (4) من قرار اللجنة الشعبية العامة رقم(22)لسنة (2008م) بشأن الهيكل التنظيمي إلى أن إدارة الجامعة يتولاها مجلس يرأسه رئيس الجامعة "أمين اللجنة الشعبية للجامعة سابقاً" تتبعه الكليات ومراكز البحوث والاستشارات ومراكز اللغات، ويقوم رئيس الجامعة بمهامه من خلال إشرافه المباشر على الإدارات والمكاتب التي حددها قرار اللجنة الشعبية العامة رقم(356)لسنة(2008م)بشأن تقرير بعض الأحكام في شأن الهيكل التنظيمي في: إدارة المسجل العام، إدارة المكتبات والمطبوعات، إدارة النشاط الطلابي، مكتب شؤون مجلس الجامعة، مكتب الشؤون القانونية، مكتب المراجعة الداخلية، مركز المعلومات والتوثيق.

ويساعد رئيس الجامعة في مهامه، ويقوم مقامه حال غيابه أو خلو منصبه نائبه للشؤون العلمية "الامين المساعد للشؤون العلمية سابقاً"، وينوب عنه في الإشراف على الإدارات والمكاتب ذات الطبيعة الاكاديمية بحسب نص مادة (2) من القرار رقم (356) لسنة (2008)، وهي: إدارة شؤون أعضاء هيأة التدريس، إدارة الدراسات العليا والتدريب، مكتب الاستشارات الفنية، مكتب التعاون الثقافي، مكتب الجودة وتقويم الأداء.

وتحت إشراف رئيس الجامعة مباشرةً يمارس نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والمالية "الكاتب العام سابقاً"، والذي استحدثت وظيفته ضمن الهيكل التنظيمي للجامعات الليبية بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (310) لسنة (2005) بشأن وظيفة الكاتب العام وتحديد اختصاصاته، هذه الاختصاصات التي يقوم بها من خلال الإشراف على المكاتب التي حددتها مادة (4) من القرار رقم (356) أعلاه، هذه المكاتب هي: الشؤون الإدارية، الشؤون المالية، الخدمات العامة، المشتريات والمخازن، تنمية الموارد الذاتية، التخطيط والمتابعة، الحرس الجامعي، الشؤون الفنية والمشروعات.

ويمثل معيار امتلاك الجامعة تنظيماً إدارياً يتماشى مع متطلبات التعليم العالي، ومتضمناً الوصف الوظيفي للوظائف المختلفة، إضافة لمهام وواجبات القائمين على تنفيذ الأعمال المختلفة (الأكاديمية والإدارية)،ويعكس رسالة المؤسسة وأهدافها، ويضمن قيام كافة الوحدات التنظيمية بواجباتها لتحقيق الأهداف المعلنة معياراً أساساً لاعتمادها.(فرج،2010)

ومن خلال مرجعية تنظر الى رسالة الجامعة والأهداف المشتقة منها كونها مجالاً لتنسيق الجهود وحشد الامكانات والموارد المتاحة واستخدامها بكفاءة، بغية الوفاء بالوظائف المتوقعة من الجامعة في مجتمع المعرفة من: نقل للمعرفة (الشؤون العلمية)، وإنتاج المعرفة (شؤون البحث العلمي)، وتطبيق المعرفة وتطوير استخداماتها(شؤون خدمة المجتمع)، فإن الهيكل التنظيمي للجامعات الليبية لا تتناسق تقسيماته والوحدات التنظيمية المكونة له وهذه المرجعية.

ومع التأكيد على حاجة الهيكل التنظيمي بالجامعات الليبية للتطوير والتحديث بما يتضمنه ذلك من إضافات وإعادة تنسيب لوحداته التنظيمية وفق نطاق الإشراف، يمكن أن نقترح تنظيماً للإدارات والمكاتب الواردة بالهيكل التنظيمي الحالي وفقاً لوظائف الجامعة الثلاثة، حيث أن للجامعة (4) وكلاء يشرف عليهم رئيس الجامعة، ويوكل لهم الإشراف على الإدارات والمكاتب المرتبطة بوظيفة كل قطاع من قطاعات الهيكل التنظيمي، هذا بالإضافة لرئاسته مجلس الجامعة، يشرف رئيس الجامعة مباشرةً على مكاتب (شؤون مجلس الجامعة، الشؤون القانونية، الجودة وتقويم الأداء، المراجعة الداخلية).

إضافة لوكيل الجامعة للشؤون الإدارية والمالية وفق نطاق الإشراف المذكور سابقاً، ينوب وكيل الجامعة للشؤون العلمية عن رئيس الجامعة في الإشراف على الإدارات المرتبطة بالنواحي التعليمية (إدارة أعضاء هيئة التدريس، إدارة المسجل العام)، في حين يتولى وكيل الجامعة لشؤون البحث العلمي مهام الإشراف على (إدارة الدراسات العليا، وإدارة المكتبات والمطبوعات، ومركز المعلومات والتوثيق)، أما وكيل الجامعة لشؤون خدمة المجتمع يمارس مهامه من خلال الإشراف على (إدارة التدريب، إدارة النشاط الطلابي، مكتب الاستشارات الفنية، مكتب التعاون الثقافي)، وهذا الأخير الذي بينت الدراسة الحالية أهمية الوظيفة التي يقود من خلالها الجهود الكثيرة والمتنوعة، وما يحتاجه نجاح هذه القيادة من عمليات لتنسيق هذه الجهود، وتطوير برامجها، والأنشطة والممارسات الداعمة لها، بغية تعظيم مخرجاتها وفق بنية تنظيمية متناسقة ومتكاملة ،تحقق من خلالها الجامعة رسالتها وأهدافها المعلنة بالصورة المنشودة.

ورغم الاهتمام الملحوظ الذي أظهره القانون (2) لسنة (2018م) بوظيفة خدمة المجتمع الا أن هذا الاهتمام لم يتضح بالضرورة عند تناول "إدارة الجامعة" بالفصل الثاني منه، ولم تتضح البنية التنظيمية التي تتولى الوفاء بالتزامات هذه الوظيفة، هذا مع عدم استبعاد رغبة المُشْرع ترك الجوانب التنفيذية والإجرائية للائحة التنفيذية الخاصة بهذا القانون، خاصة أن مادة (18) من هذا القانون تنص على أن يكون لكل جامعة وكيل أو أكثر، يتولى (أو يتولون) معاونة رئيس الجامعة في شؤونها وفق نص مادة (19) منه، هذه المادة التي احالت تبيان مجالات عمل واختصاصات كل منهم في حال تعددهم للائحة القانون التنفيذية.

مشكلة الدارسة:

شهد العالم خلال العقدين الأخيرين خاصة العديد من المتغيرات الأساسية التي شملت مختلف جوانب الحياة المعاصرة، ومست كافة المؤسسات بمختلف مستوياتها وطبيعة أنشطتها، وأحدثت تغييرات أعمق وأوسع مدى من التغييرات التي مرتب البشرية في معظم مراحل تطورها، وأصبحنا نعيش مجتمع المعرفة الذي يؤكد أن المعرفة قوة، وأن الاستثمار في المعرفة أهم مجالات الاستثمار، والتي تشمل نشر المعرفة، وإنتاجها، وتوسيع استخدامها وتطوير هذا الاستخدام.

والجامعة في مجتمع المعرفة نسقاً معرفياً واجتماعيا يلعب دوراً مهماً في إنتاج رأس المال البشري والمعرفي والثقافي للمجتمع، كما يسهم هذا النسق مع غيره من مؤسسات المجتمع في بناء الهوية الوطنية، ويدعم مختلف الجهود لتحقيق تفاعل إيجابي مع متطلبات مجتمع المعرفة وتحدياته، غير أن هذا النسق المعرفي والاجتماعي الذي يليق بالجامعة والتطلعات المعقودة على وجودها يُظهر أهمية أن تنعكس كل هذه القيم وغيرها في رسالة الجامعة، بحيث تكون مختلف الجهود التي تؤديها في اتجاه تحقيق الأهداف المنبثقة عن هذه الرسالة، وتتوزع الوظائف وفقاً لها، وتطوير بنية تنظيمية ترسم مسارات هذه الجهود، ونطاق الإشراف عليها، ومتابعتها وتقويمها.

على الرغم من ذلك لاتزال الجامعة في ليبيا بمعزل عن التطورات الكبيرة التي طالت مجالات تطوير نظم التعليم الجامعي والبُنى المناسبة لمؤسساته، والمساهمات المهمة التي يقدمها الباحثون، والمؤسسات والمنظمات الدولية في سبيل تحديثه وتجديده، والارتقاء بمستوى أدائه لوظائفه المترابطة، فقد ساهم غياب الفلسفة الواضحة وعدم الاستقرار مرجعياً وتنظيمياً في إدارة التعليم الجامعي في ليبيا، وتقادم برامجه وتخلف أساليب تنفيذها في ضعف مخرجاته، وتأخره الواضح في تجاوبه مع هذه التطورات وغيرها.

وتعد وظيفة خدمة المجتمع من الوظائف الأصيلة للجامعة، وقيام الجامعة بها على الوجه المناسب يسهم بدور كبير في تعزيز مكانة الجامعة، وتعظيم استفادة المجتمع من وجودها بما يبرر التكاليف الضخمة التي تُنفق عليها، ويتحملها المجتمع بغية هذه الاستفادة، وهنا يمكن أن نحدد **مشكلة الدراسة** في الإجابة عن السؤال الآتي:

كيف يمكن تطوير وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات الليبية؟.

الدراسات السابقة:

لم يكن بإمكان مؤسسات التعليم العالي التي ظهرت في إطار الحضارة العربية الإسلامية، كالجامع الأزهر بالقاهرة(972م) والمدرسة المستنصرية ببغداد، أن تواصل نموها وتطورها بسبب حالة الجمود التي عاشتها، وعزلتها عن التطورات التي فرضتها حركة الإنسانية وتراكم خبراتها(الملاح،2013)،فمنذ

أن فرضت الدول الغربية التحديات المتنوعة التي ارتبطت بتأثير أطماعها الاستعمارية على البلدان التي غزتها، طال هذا التأثير مختلف نواحي الحياة في هذه البلدان، وكانت نظم التعليم خاصة أكثر تأثراً.

لقد نشأت الجامعات في البلدان العربية في القرن العشرين، واستمدت نظمها وتقاليدها من النظم والتقاليد السائدة في الجامعات الغربية التي هي أساساً محصلة لتطور طويل بدأ في الشرق العربي الإسلامي، وانتهى في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن نواتج تخلي الجامعات على النظرة التقليدية لدورها بالاهتمام بقضايا مجتمعاتها، تصاعد الاهتمام بوظيفة خدمة المجتمع، وقد تعود البداية لجمعية الأحد التي أسسها أساتذة الجامعات البريطانية عام(1789م) لتنظيم فصول لتعليم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب.(السنبل وعبدالجواد:1991)

بالعودة الى البلدان العربية فإن وظيفة الجامعات في خدمة المجتمع تلقى اهتماما لافتاً على مستوى الاعتراف بها ضمن مختلف الصياغات التي تناولت أهداف هذا المستوي من التعليم، كما يتضح هذا الاهتمام في تبني البُني التنظيمية التي تتوافق ووظيفة خدمة المجتمع "كقرار رئيس مجلس الوزراء المصري رقم(1142) لسنة (1998م) بشأن استحداث وظيفة نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، والتوجيه الملكي السعودي رقم (89) لسنة(1422هـ) بالموافقة على قرار المجلس الأعلى لجامعة أم القرى بتحويل مركز خدمة المجتمع بالجامعة إلى كلية خدمة المجتمع والتعليم المستمر"، كما يتضح الاهتمام أيضامن خلال محاولات عديد من الباحثين تقويم واقع ممارسة هذه الوظيفة وسُبل تطوير هذا الواقع في العديد من البلدان العربية.

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت واقع أداء وظيفة خدمة المجتمع في بعض الجامعات العربية، ومحاولات الباحثين في كثير من الدراسات الأخرى تقديم المساهمة في تبني مقترحات لتطوير واقع ممارستها، من هذه الدراسات دراسة السلطان (2003) التي هدفت لتحديد الجوانب الهيكلية والتنظيمية التي ينبغي للجامعات تبنيها لتطوير برامجها المجتمعية وتفعيل أدوارها في مجال خدمة المجتمع، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في وصف واقع الشراكة المجتمعية في دول الخليج العربية، من خلال إطار مفاهيمي حول الشراكة المجتمعية، ومجالاتها: النقد الاجتماعي، التعليم المستمر، البحوث التطبيقية، الاستشارات، الخدمات الإرشادية والتوعوية، التعاون مع القطاعات الإنتاجية، الخدمات الترفيهية، وعرضت الدراسة أهم المتطلبات التنظيمية والهيكلية لتطوير الشراكة المجتمعية الفعالة.

وهدفت **دراسة المصري (2007)** الى تقييم الدور التنموي لوظائف جامعة الأقصى (التعليمية، البحثية، خدمة المجتمع) من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس، وباستخدام المنهج الوصفي أداته استبانة مكونة من (55) فقرة وزعت على عينة بلغ قوامها(186) مبحوثاً، وتوصلت الدراسة الى تقييم سلبي للدور التنموي لوظائف الجامعة.

وفي ذات السياق هدفت **دراسة الرواشدة (2011)** إلى التعرف على دور جامعة البلقاء التطبيقية في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس في كلية عجلون الجامعية، والتعرف على أثر متغيرات الجنس والخبرة والرتبة العلمية في أراء أعضاء مجتمع الدراسة البالغ عددهم (43) عضو هيئة تدريس، جُمعت منهم بيانات بواسطة استبانة احتوت على (24) فقرة، اظهر تحليلها الإحصائي دوراً متوسط الأهمية لجامعة البلقاء التطبيقية في خدمة المجتمع، كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية في تقييم أعضاء هيئة التدريس تعود لمتغيرات الدراسة.

والنتيجة ذاتها توصلت اليها دراسة **المومنى(2016)** التي اجريت بهدف التعرف على دور كليتي إربد وعجلون الجامعيتين في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس، وجهت استبانة الى (70) منهم لجمع بيانات حول دور الجامعة في خدمة المجتمع، هذه البيانات بيّن تحليلها أن دور كليتي اربد وعجلون في تنمية المجتمع المحلي جاء بدرجة متوسطة، وأن أكثر المجالات شيوعاً مجال المواطنة الصالحة.

وفي السياق ذاته كانت دراسة **الفايز (2017)** التي هدفت إلى التعرف على واقع مساهمة إدارة جامعة شقراء في برامج خدمة المجتمع، وتعرف الفروق في الاستجابات التي تعود لمتغيرات الدراسة، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لجمع البيانات عن الوضع الحالي لبرامج خدمة المجتمع ومجالاتها، وأساليب إدارتها.

وتكون مجتمع الدراسة من القيادات الأكاديمية وأعضاء هيأة التدريس بجامعة شقراء بالمملكة العربية السعودية، اختيرت عينة عشوائية قوامها(387) مثلت نسبة 20% من مجتمع الدراسة، قدمت لهم استبانة ضمت مجالات برامج وأنشطة جامعة شقراء لخدمة المجتمع، وكانت أهم النتائج التي بينتها الدراسة أهمية دور الجامعة في خدمة المجتمع، وهذا الدور كان أكثر وضوحاً في المشاركة في الاحتفال بالمناسبات الوطنية، وأن إقامة اللقاءات العلمية العامة وتبني التعليم والتدريب المستمر وتوفير البرامج التوعوية والتثقيفية أهم وسائل إدارة المشاركة المجتمعية.

وهدفت دراسة **القيزاني(2017)** إلى التعرف على مجالات تنمية المجتمع التي تلقى اهتماماً من جامعة المرقب من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس، والتعرف على المعوقات التي تحد من هذا الدور، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وجمعت بياناتها باستبانة، بالإضافة الى سؤال عن

المعوقات، احتوت على (49) عبارة وزعت على محاور: تنمية مفاهيم وقيم المواطنة الصالحة، تنمية مفاهيم الاتصال بالمجتمع المحلي، تنمية المجتمع المحلي اجتماعياً، تنمية المجتمع المحلي بيئياً، تنمية المجتمع المحلي اقتصادياً.

وزعت الاستبانة على عينة بلغ تعدادها (300) عضو هيأة تدريس بجامعة المرقب، وأظهر تحليل البيانات أن دور الجامعة في تنمية المجتمع المحلي (منطقة الخمس الليبية) في جميع المجالات التي تبنتها الدراسة كان بدرجة ضعيفة باستثناء مجال تنمية مفاهيم وقيم المواطنة الصالحة جاء بدرجة متوسطة، وأن أبرز معوقات هذا الدور ضعف التمويل وندرة تطبيق نتائج البحوث العلمية وتوصياتها وضعف العلاقة بين إدارة الجامعة ومؤسسات المجتمع المحلي،ومن توصيات هذه الدراسة إيجاد التشريعات الخاصة بتنظيم وظيفة الجامعة في خدمة المجتمع وتفعيل الشراكة المجتمعية.

وبخصوص الدراسات التي هدفت لتقديم تصورات واستراتيجيات لتطوير واقع أداء الجامعة لوظيفة خدمة المجتمع نذكر دراسة **جمعة (2012)** لتوضيح مفهوم الشراكة وشروطها وخطوات تطبيق هذه الشراكة، ومن ثم تقديم نماذج لهذه الشراكة، والوقوف على معوقات تحقيق الشراكة بين التعليم الجامعي ومؤسسات المجتمع، كما عرضت الدراسة أربعة نماذج لتحقيق الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، موضحه أهداف كل منها ومبادئه، والخطوات التي ينفذ من خلالها.

أما دراسة **دياب وكمال(2013)** فقد هدفت إلى بناء تصور لتفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع من خلال حاضنات الجامعات أنموذجاً في ضوء الخبرات والتجارب العالمية وبما يناسب المجتمع المصري.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في عرض محاورها التي تضمنت مفهوم الحاضنات وأنواعها، ودورها في خدمة المجتمع، أهم ملامح التجربة المصرية في مجال حاضنات الجامعة، إضافة لعرض خبرات وتجارب عالمية رائدة في هذا المجال، لتنتهي الدراسة إلى وصف تصور لتفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع من خلال حاضناتها.

وفي ذات السياق كانت دراسة **الغنبوصي(2015)** التي هدفت لتعرف فلسفة الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات المجتمع والخبرات العالمية بخصوصها، ومن خلال المنهج الوصفي تم تحليل أدبيات الدراسة لتنتهي بتقديم تصور مقترح لآليات تطبيق الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي بدول الخليج العربية وقطاعات المجتمع المختلفة.

وهدفت دراسة **آل الحارث (2016)** إلي تعرف متطلبات تطوير وظائف الجامعات السعودية (التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع) في ضوء مبادئ جامعة المستقبل، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي وطبقت أداة الدراسة على عينة بلغ قوامها (430) عضو هيأة تدريس من جامعات:

الملك خالد، الملك عبدالعزيز، الملك سعود، الملك فهد للبترول والمعادن، وتوصلت الدراسة إلى نتائج تؤكد أهمية العديد من المتطلبات لتطوير الوظائف الرئيسة للجامعة، ومنها وظيفة خدمة المجتمع التي يتطلب تطوير مستويات أدائها تطوير برامج التدريب لمسايرة ما يستجد من معارف، ومشاركة منتسبي الجامعة في المجال التطوعي العام لخدمة المجتمع، وفي ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة استراتيجيتها المقترحة لتطوير وظائف الجامعات السعودية في ضوء مبادئ جامعة المستقبل.

وفي ذات السياق جاءت دراسة **الشريف (2016)** التي هدفت لتقديم رؤية مقترحة لتطوير وظيفة خدمة المجتمع في الجامعات السعودية من خلال التعرف على واقع هذه الوظيفة ومعيقاتها من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس، وبناء محاور الرؤية الاستراتيجية في ضوء آراء الخبراء.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في التعرف على واقع وظيفة خدمة المجتمع، ومن خلال استبانة شملت واقع هذه الوظيفة (29) عبارة ومعيقاتها (18) عبارة، وزعت على عينة قوامها (387) عضو هيأة تدريس من أربع جامعات سعودية، وبتحليل البيانات التي جُمعت تبين أن واقع وظيفة خدمة المجتمع في الجامعات السعودية بين المتوسطة والقليلة جداً، وأن معيقاتها بين الكبيرة والكبيرة جداً، ومن خلال ثلاث جولات لأسلوب (دلفاي) بهدف الوصول إلى إجماع الخبراء البالغ عددهم (25) خبيراً على المحاور الرئيسة للرؤية الاستراتيجية لوظيفة خدمة المجتمع في الجامعات السعودية فكانت مجالات: التعليم المستمر، ونقل وتوطين التقنية، والمشاركة المجتمعية.

وهدفت دراسة **محمد (2016)** إلى وضع تصور لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في مجتمع المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في تقديم إطار مفاهيمي لمجتمع المعرفة وموقع الجامعات المصرية فيه، وملامح المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية.

وللوقوف على آراء أعضاء هيأة التدريس في واقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات استخدمت استبانة اشتملت على (74) عبارة موزعة على ثلاثة محاور: التعليم والطلاب(18) عبارة، البحث العلمي وأعضاء هيأة التدريس (23) عبارة، آراء أعضاء هيأة التدريس في المسؤولية الاجتماعية (33) عبارة، حيث وزعت على عينة من (6) جامعات مصرية، وبناءً على نتائج الدراسة الميدانية، وما قُدم بخلفية الدراسة النظرية، قدمت الباحثة تصورها المقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في مجتمع المعرفة.

أما دراسة **محمد والجاوشلي (2017)** فقد هدفت إلى تحديد الدور المعاصر لمؤسسات التعليم العالي في ظل معطيات البيئة الراهنة التي فرضت على الجامعات أن تكون شريكاً يتحمل مسؤولية إحداث النقلة النوعية للمجتمع العراقي من خلال شراكتها للمؤسسات الأخرى.

وقدمت الدراسة تأطيراً نظرياً لمضامين الشراكة المجتمعية، واعتمدت المنهج الوصفي في عرض المحاور، وفي تبني أنموذج يمثل العناصر التي تحدد جاهزية الجامعات لإقامة الشراكة المجتمعية، هذا النموذج الذي استمد فكرته من نظرية النظام المفتوح (المدخلات، العمليات، المخرجات)، وانتهت الدراسة بجملة من الاستنتاجات منها: تتحدد جاهزية الجامعات لإقامة علاقة شراكة مجتمعية بقدرتها على خدمة المجتمع من خلال كوادرها التدريسية وطلابها، وقدرتها على توسيع نطاق تخصصاتها العلمية.

وفي إطار هذا التوجه هدفت دراسة **محمد (2017)** إلى تعرف معوقات الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص، وتعرف خبرات بعض الدول المتقدمة في هذا المجال، والافادة منها في وضع تصور لتفعيل هذه الشراكة.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت استبانة على عينة تعدادها (375) من أعضاء هيأة التدريس بجامعات : القاهرة وأسيوط وجنوب الوادي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك معوقات تحد من عملية الشراكة البحثية، بعضها يرتبط بالجامعات وأخرى بالقطاع الخاص، وأن تحقيق الشراكة الفاعلة يتطلب متطلبات ترتبط بالجوانب التشريعية والتنظيمية والأكاديمية والمادية والبشرية، وفي ضوء نتائج الدراسة الميدانية عُرض تصور لتفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص.

تظهر مراجعة وتحليل أدبيات الدراسة الاهتمام المتنامي بوظيفة خدمة الجامعة للمجتمع في الدول العربية،والذي يأتي انعكاساً للتطور الكبير الذي أحدثته الجامعات في الدول المتقدمة في أساليب ممارسة هذه الوظيفة وتطوير المقاييس لقياس مستوى التقدم في أدائها، وقد تبين الاهتمام بالتعرف على واقع أداء وظيفة خدمة المجتمع، وكان الاهتمام بتحديد أهداف وظيفة خدمة المجتمع وتطوير التشريعات المتعلقة بالتعليم الجامعي والبنية التنظيمية للجامعات بما يناسب وظيفتها في خدمة المجتمع أهم التوصيات التي تكرر ذكرها.

كما بينت عملية المراجعة والتحليل المتأني لهذه الأدبيات أن تطوير وظيفة خدمة المجتمع يمكن أن يتم من خلال العديد من المداخل والاستراتيجيات التي يحتاج تطبيقها لمتطلبات تشريعية وتنظيمية في بناء يتكامل بوظيفتي التدريس والبحث العلمي.

أهمية الدراسة:

يمكن تحديد الأهمية النظرية والتطبيقية لهذه الدراسة على النحو الآتي:

1. تتجلى أهمية الدراسة الحالية من مواكبتها للنداءات المتصاعدة المطالبة بتطوير المنظومة التعليمية عامة، ومنظومة التعليم الجامعي على وجه الخصوص، ومما يضاعف هذه الأهمية حالة

عدم الاستقرار التي عاشها ويعيشها التعليم الجامعي في ليبيا، والتي حالت دون تطور القيم والتقاليد المؤسسية التي يعمل ضمن مجالها.

2. حاجة الجامعات الليبية للتوجه نحو الإسهام النشط والفاعل في المجالات التي تتولى بناءها وتنفيذها، بغية التقارب مع المجتمع وتحسس مشكلاته، وهو مجتمع يحتاج هذا التقارب، ويحتاج أن تؤدي مؤسساته المختلفة وظائفها المتوقعة، خاصة تلك المؤسسات التي تساهم في تشكيل المنظومة القيمية التي تضبط السلوك الحكومي والاجتماعي.

3. أنها تصف بعض المحطات المؤثرة في مسيرة إدارة التعليم الجامعي في ليبيا في ضوء قراءة موجزة لأهم التشريعات التي أوجدتها، وساهمت في حالة الاستقرار التي صاحبت هذه المسيرة، وما أنتجته هذه الحالة من تأثيرات سلبية.

4. أنها تقدم وظيفة خدمة المجتمع ضمن بناء ثلاثي الأعمدة تنهض عليه وظائف الجامعة، ولأهمية وظيفة خدمة المجتمع تؤدى ضمناً في وظيفتي التدريس والبحث العلمي، وتنامى الاهتمام بتطويرها بهدف بناء المسارات التنظيمية لأدائها، وضبط ممارستها، وتطوير مؤشرات موضوعية لقياس مستويات هذا الأداء وتقويمه.

5. أنها تقترح تصوراً لتطوير وظيفة خدمة المجتمع التي تؤديها الجامعات الليبية بما يتناسب احتياجاته الحقيقية، وتسهم في مساعدته على مواجهة مشكلاته المتجددة، يمكن أن يستفاد منه في جهود التطوير التنظيمي لمنظومة التعليم الجامعي.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية لتقديم تصور لتطوير وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات الليبية يرتكز على منطلقات نظرية وتطبيقية تؤكد أهمية وظيفة الجامعات في خدمة مجتمعاتها، وتضبط الجهود التي تقدم من خلالها،ويناسب هذا التصور واقع إدارة التعليم الجامعي في ليبيا.

منهجية الدراسة:

يعد المنهج الوصفي أكثر مناهج البحث تناسباً وهدف الدراسة، فهي دراسة وصفية تحليلية للأدب التربوي السابق حول وظيفة خدمة المجتمع التي تؤديها الجامعات، ووصف واقع إدارة التعليم الجامعي في ليبيا، لتصل إلى وصف تصور يمكن من خلال تطبيقه تطوير وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات الليبية.

التصور المقترح لتطوير وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات الليبية

تحقيقاً لهدف الدراسة، وفي ضوء مسيرة التعليم الجامعي في ليبيا وبنية مؤسساته، وبالاستفادة من أدبيات الدراسة التي أظهرت أهمية تطوير وظيفة الجامعة في خدمة المجتمع، وأكدت على تبني

التشريعات والبنية التنظيمية التي تساعد على النهوض بهذه الوظيفة، وزيادة فاعلة الجهود التي تبذلها الجامعة في هذا المجال، تقدم الدراسة الحالية تصورها المقترح لتطوير وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات الليبية.

أولاً : منطلقات التصور المقترح

تتحدد المنطلقات المختلفة التي تحكم بناء هذا التصور في الحاجة المستمرة للتطوير التنظيمي الذي يمثل ضرورة للحفاظ على التوازن من خلال تغيير منتظم في الغايات والوسائل، وتنمية البيئة التنظيمية بشكل يساعد الجامعات على التفاعل بكفاءة من المتغيرات المستمرة في حركة المجتمع ومسيرته، وذلك من خلال دعمها للبرامج والأنشطة التي تشملها مجالات وظيفة خدمة المجتمع، وتنسيق جهودها في هذا الجانب، وارتباط هذه الجهود برؤية ورسالة هذه الجامعات.

ويمكن أن نحدد أهم المنطلقات التي يُعتمد عليها لتطوير وظيفة خدمة المجتمع بالجامعات الليبية في الآتي :

– التطوير التنظيمي للجامعات الليبية هدف ومطلب تقوده تطلعات الوسط الأكاديمي، ومن خلفهم فئات المجتمع وقطاعاته عامة، هذا التطوير التنظيمي يحتاجه بناء تنظيمي غير متناسق، ولم يعد قادراً على التجاوب مع التوجهات الحديثة حول وظائف الجامعة ومسارات إنجازها.

– تكامل وظائف الجامعة وتربطها، والتنسيق بينها بشكل يضمن تكاملاً وتفاعلاً إيجابياً بينها منطلقاً مهماً، وكلما زاد التنسيق بين وظيفة التدريس (نقل المعرفة)، ووظيفة البحث العلمي(إنتاج المعرفة)، ووظيفة خدمة المجتمع (تطبيق المعرفة) تعاظمت المخرجات، ومكّن ذلك من إجراء عمليات التقويم المستمرة بهدف تنمية هذه المخرجات وتطوير نوعيتها.

– شمولية مفهوم وظيفة خدمة المجتمع وتنوعه، ويخضع هذا التنوع حتماً لتطور حاجات المجتمع، وتعقد مشكلاته، وحيث قدرة الجامعة على تحديد الحاجات الحقيقية للمجتمع وتشخيص مشكلاته تمثل مجالاً واسعاً يمكن أن يستوعبه هذا المفهوم.

ثانياً: أهداف التصور المقترح :

يهدف التصور المقترح الى تحقيق الأهداف الآتية:

– تعرف أهداف وظيفة خدمة المجتمع التي تقدمها الجامعات الليبية ، وتحديد هذه الأهداف التي يُهتدي بها عند بناء استراتيجية وخطط الجامعة المستقبلية وبرامجها وأنشطتها التنفيذية

– تعرف مجالات خدمة المجتمع بالشكل الذى لا يُغفل منطلق شمولية مفهوم وظيفة خدمة المجتمع، بحيث تحدد المجالات التي يُسترشد بها في تصور البنية التنظيمية لقطاع خدمة المجتمع.

– تعرف الهيكل التنظيمي لقطاع خدمة المجتمع في ضوء مجالات وظيفة خدمة المجتمع، بشكل يساهم في تنسيق مختلف الجهود المرتبطة بهذه الوظيفة، وبناء سياسات وخطط بشكل متكامل بين وحداته التنظيمية.

ثالثاً : وصف مكونات التصور المقترح :

يتكون التصور المقترح من ثلاثة مكونات رئيسة هي :

1.أهداف وظيفة خدمة المجتمع :

تهدف وظيفة خدمة المجتمع إلى تحقيق أهدافاً متنوعة وضرورية لتمّكين الجامعة من تحقيق التقارب المنشود مع مجتمعها، ومساعدته في التصدي لمختلف التحديات التي تواجه أفراده وجماعاته المختلفة، وما يشمل هذا المجتمع من مؤسسات عامة وخاصة، ومن هذه الأهداف ما يأتي:–

– العمل على توفير التعليم المستمر وتوسيع قاعدة المشاركة فيه، واتخاذ مختلف الوسائل الممكنة لتسهيل عمليات الالتحاق به، والخروج، والعودة إليه دون كثير من العوائق.

– الاهتمام ببناء البرامج التدريبية للأفراد والمؤسسات وفقاً لاحتياجاتهم التدريبية، وإعداد الحقائب التدريبية للوظائف والمهن التي يحتاج العاملون فيها لتطوير قدراتهم وتجديد مهاراتهم وبناء الاتجاهات الايجابية لديهم.

– بناء نظم الاستشارات العلمية والفنية، وتطوير نظم تسويقها، وتسهيل مسارات الحصول عليها بالنسبة لمن يحتاجها أفراداً كانوا أو مؤسسات خاصة، أو الدولة ومؤسساتها.

– إجراء الدراسات التطبيقية بما تشمله من تحديد للحاجات المجتمعية، وتشخيص مشكلات المجتمع وإخضاعها للبحث والدراسة بهدف صياغة المعالجات الممكنة لها.

– نقل التقنية وتطوير استخداماتها المجتمعية ، وتشجيع الابتكار ورعايته ، وتبنى الأفكار المبدعة لأفراد المجتمع ومؤسساته .

– تطوير المشاركة المجتمعية للجامعة من خلال تطوير قنوات اتصالها بالمجتمع، ومشاركته بالبرامج والأنشطة، وتسهيل استفادة المجتمعات المحلية من مرافق الجامعة ومنشاتها الإنتاجية والخدمية.

2. مجالات وظيفة خدمة المجتمع :

يتبنى التصور المقترح أربعة مجالات لوظيفة خدمة المجتمع التي تقدمها الجامعات، وتسمح هذه مجالات بالتوسع في الأنشطة والبرامج التي تدعم هذه الوظيفة وتحقق أهدافها، وهذه المجالات هي:

- مجال التدريب والتعليم المستمر.
- مجال الاستشارات العلمية والفنية.
- مجال البحوث التطبيقية والخدمات الميدانية.

- المشاركة المجتمعية.

3. الهيكل التنظيمي المقترح لقطاع خدمة المجتمع بالجامعات الليبية :

شكل (1) الهيكل التنظيمي المقترح لقطاع شؤون خدمة المجتمع بالجامعة

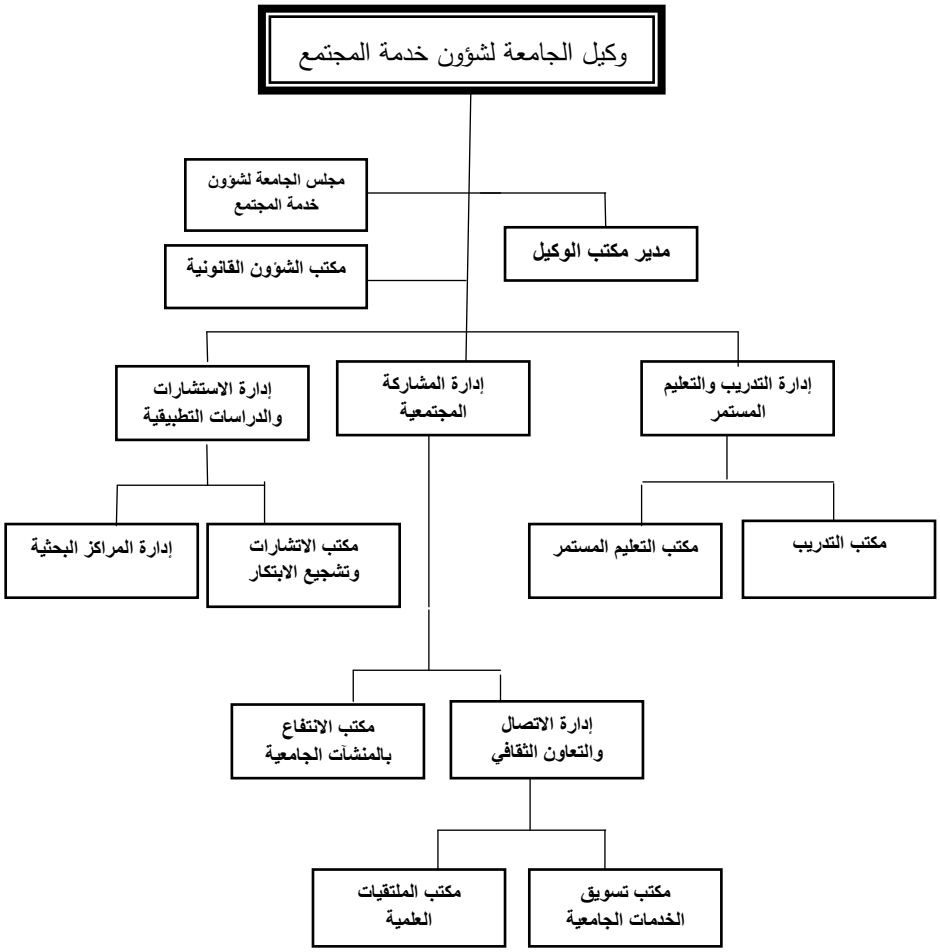

رابعاً : متطلبات تطبيق التصور المقترح :

- تطوير الهيكل التنظيمي للجامعة في ليبيا بشكل يجسد التكامل المطلوب بين الوظائف الأساسية للجامعة، ويساعد على أداء كل من هذه الوظائف بشكل مناسب .
- توسيع مشاركة المجتمع الأكاديمي في بناء السياسات والخطط التي تنفذ من خلال قطاع خدمة المجتمع بالجامعة، والأنشطة والبرامج التنفيذية لها بشكل يناسب تنوعها، وتنوع حاجات المستفيدين منها.
- نشر الوعى داخل الجامعة وخارجها بأهمية وظيفة خدمة المجتمع التي تؤديها الجامعات ومن خلالها تقدم المنافع العديدة التي يكون المجتمع بحاجة لها، وتحسين مستوى أداء هذه الوظيفة يرتبط بمستوى تجاوب أفراد المجتمع ومؤسساته مع هذا التقارب الذى تحدثه الجهود التي يتم من خلالها.

- بناء البرامج التدريبية للقيادات الجامعية وأعضاء هيأة التدريس وموظفي الجامعة، بهدف تبصيرهم بوظيفة خدمة المجتمع ضمن سياق وظائف الجامعة والجهود المرتبطة بها ،والمسارات التي توجه من خلالها.

شكل (2) منطلقات التصور المقترح ومكوناته ومتطلبات تطبيقه

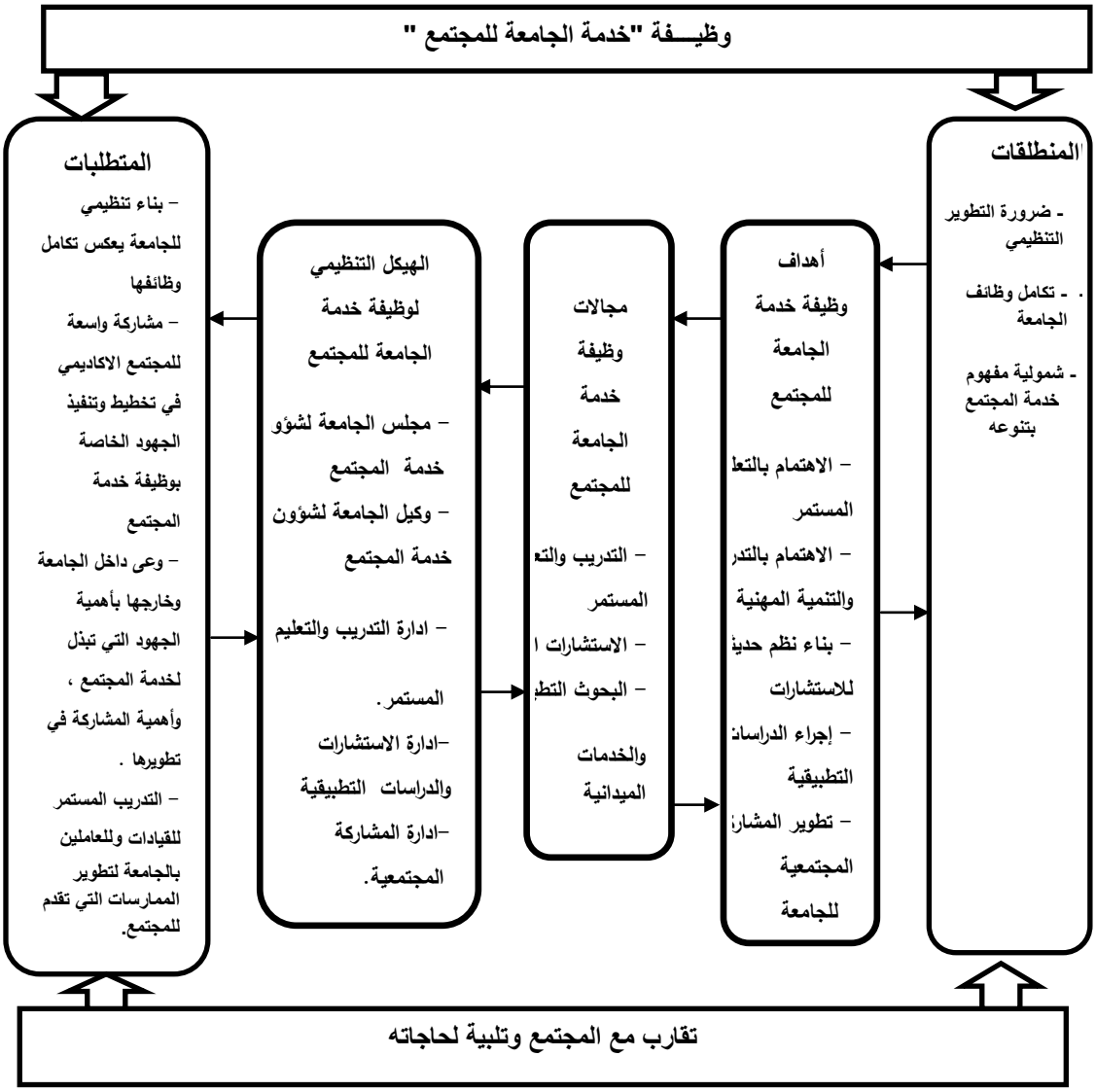

خاتمة:

لقد بينت الدراسة الحالية أهمية الدور الذي تلعبه الجامعة في حياة المجتمع، هذا الدور الذي يتطلب النهوض به الاهتمام بوظيفة الجامعة في خدمة مجتمعها، وأن تأخذ هذه الوظيفة مكانها ضمن رؤى الجامعات في ليبيا ورسائلها، وأن تسْخر مختلف الموارد التي يمكن حشدها للوفاء بمتطلبات أداء هذه الوظيفة بالشكل المناسب، بما يتطلبه من تطوير التشريعات والبُنى التنظيمية ونشر الوعي بمفهوم

وظيفة خدمة الجامعة للمجتمع داخل الجامعة وخارجها، حيث ينعكس تطور مستوى أداء وظيفة خدمة المجتمع في تحقيق التقارب المنشود مع المجتمع، وتحقيق المساهمة الفاعلة في تحسس مشكلاته وتقديم مختلف المساعدات الممكنة للتغلب عليها.

إن تقارب الجامعة والمجتمع يتطلب بناء ثقافة مجتمعية داعمة، من خلال تواصل مستمر وعبر مختلف الوسائل، حيث نجاح الجامعة في أداء هذه الوظيفة مرهون بمستوى مشاركة المجتمع بمختلف مكوناته في البرامج والأنشطة التي تقدمها الجامعة، والتعامل بتجاوب مع مختلف الفرص التي تُطرح، ويتم كل ذلك في إطار بنية تنظيمية توضح نطاق السلطة والمسؤولية، وترسم مسارات الجهود وترفع إمكانية تنسيقها بشكل يساعد الجامعة في ليبيا على الوفاء بوظيفتها في خدمة المجتمع.

Abstract

The aim of the study proposal conceived to develop a community service in Libyan universities, through analytical descriptive study of previous educational literature on community service function performed by universities, and in light of the realities of managing college education in Libya. The finding of the study is to represent imaginable development for community service function Libyan universities.

المراجع:

. اَل الحارث، فاطمة بنت عبدالله (2016). استراتيجية مقترحة لتطوير وظائف الجامعات السعودية في ضوء مبادئ جامعة المستقبل. جامعة الملك خالد: رسالة دكتوراه غير منشورة. متاح على:
http://dr-alameri.com/wp-content/uploads/pdf-

. البدري، عبدالرحيم محمد (2003). الكفاءة الداخلية لإدارة الدارسات العليا بالجامعات الليبية.(ط1). بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.

. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2002). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة. تونس: المكتب الإقليمي للدول العربية.

. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2010). تقرير التنمية البشرية 2010: الثروة الحقيقة للأمم "مسارات الى التنمية البشرية" . نيويورك: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اَسيا.

. البنك الدولي (2003). بناء مجتمعات المعرفة : التحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالي.(ط1). القاهرة: مركز قراء الشرق الأوسط "ميرك".

.البنك الدولي (2016). ديناميكيات سوق العمل في ليبيا: إعادة الاندماج من أجل التعافي. واشطن: مكتبة الكونغرس. متاح على:

www.bsc.ly/downloars_file.php?ld=61

. بوحويش، رضوان بشير (2009). التغيير التنظيمي للجامعات الليبية: دراسة تقويمية. جامعة عين شمس : رسالة دكتوراه غير منشورة.

. جامعة الدول العربية(2008). خطة تطوير التعليم في الوطن العربي. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

. جمعة، السيد علي (2012). الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع كاتجاه لتطوير التعليم الجامعي. مجلة كلية التربية بالسويس، 5(6)،2-30.متاح على:
srv4.eulc.edu.eg/eulc_v5/Libraries/UploadFiles/DownLoadFile.aspx?...1.pdf

. حسن، علاء أحمد والجاوشلي، سعد هادي(2017). تقييم جاهزية الشراكة المجتمعية للجامعات العراقية: أنموذج مقترح لجامعة اربيلا لتقنية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2(38)،181-194.

. الخطيب، أحمد محمود ومعايعه، عادل سالم(2006). الإدارة الإبداعية للجامعات: نماذج حديثة.(ط1). عمان: جدارا للكتاب العربي. مع. إربد: عالم الكتب الحديث.

. دياب، عبدالباسط محمد وكمال، حنان البدري (2013). تصور مقترح لتفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الخبرات والتجارب الدولية: حاضنات الجامعة نموذجاً. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 6(2)، 815-909.

. دياب، مهري أمين وجمال الدين، نجوى يوسف(2007).أهداف الجامعات في مصر وقضاياها في مجتمع المعرفة: رؤية نظرية من منظور أعضاء هيئة التدريس بجامعتي القاهرة وبنها. مجلة العلوم التربوية،(4)،187-224.

. الرواشدة، علاء عبدالجواد (2011). دور الجامعة في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الشخصية لديهم: جامعة البلقاء التطبيقية نموذجاً. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، 3(1)، 173- 224.

. السلطان، فهد بن سلطان(2005).المتطلبات الهيكلية والتنظيمية لشراكة مجتمعية فاعلة. الرياض: الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية. متاح على:
. http://csrsa.net/post/445-

. السنبل، عبدالعزيز بن عبدالله وعبدالجواد، نورالدين محمد(1991).الأدوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية في مجال خدمة المجتمع. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية.

. الشريف، طلال بن عبدالله (2016). رؤية استراتيجية لتطوير وظيفة خدمة المجتمع في الجامعات السعودية: أسلوب دلفاي. المجلة الدولية التربوية المتخصصة.5(2)،175-195.

. عامر، طارق عبدالرؤوف(2012). الجامعة وخدمة المجتمع: توجهات عالمية معاصرة.(ط1). القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

. الغنبوصي، سالم بن سليم(2015). تصور مقترح لتفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات المجتمع بدول الخليج العربي في ضوء خبرات بعض الجامعات العالمية. المؤتمر التربوي الدولي الأول لكليات التربية "رؤية استشرافية". المملكة العربية السعودية: جامعة الجوف.

. الفايز، ضحى بنت عبدالعزيز (2017). واقع مساهمة جامعة شقراء في برامج خدمة المجتمع. مجلة بحوث علمية، (7)، 50-131. متاح على:

search.shamaa.org/PDF/Articles/EGAjehssr/.../Ajehssr_2017-n7_050-131.pdf-

. فرج، فتحي عيسى(2010). تطوير الكفايات الإدارية لأمناء الاقسام العلمية في جامعة عمر المختار بالجماهيرية الليبية. جامعة القاهرة: رسالة دكتوراه غير منشورة.

.القلالي، عبدالسلام(2012). المنظومة التعليمية في ليبيا: عناصر التحليل، مواطن الإخفاق، استراتيجية التطوير. طرابلس: المؤتمر الوطني للتعليم. متاح على:

libya-unesco.org/documents-ar/2012-education-system-libya-paper-dr-elqallali.pdf-

. القيزاني، عمر فرج(2017). دور جامعة المرقب في تنمية المجتمع المحلي بمنطقة الخمس من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين بها. المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس. ليبيا. متاح على:

http://ecidiko.elmergib.edu.ly/papers/ECIDIKO2017-009%20P%20.pdf _

. كمال الدين، يحيى مصطفى(2009). نظم تقييم الجودة البحثية ومؤشراتها: رؤى نظرية وتطبيقات عالمية.(ط1). القاهرة: دار العالم العربي.

. محمد، ماهر أحمد(2017). تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول المتقدمة. المجلة الدولية للبحوث التربوية،41(2)،241-294. متاح على:

http://search.shamaa.org/PDF/Articles/TSIjre/IjreVol41No2Y2017/ijre_2017-v41-n2_240-.pdf

. محمد، مديحة فخري(2016). تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية في ضوء مجتمع المعرفة. مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، (80)،407-431.متاح على:-

http://search.shamaa.org/PDF/Articles/EGAsep/AsepNo80Y2016/asep_2016-n80_405-431.pdf

. المصري، رفيق محمود(2007). الدور التنموي لوظائف جامعة الأقصى من وجهة نظر أعضاء هيئتها التدريسية. مجلة جامعة الأقصى، 11(1)،2-37.

. المغيربي، زاهي محمد والمنصوري، عبدالجليل اَدم(2004). الادارة العامة في ليبيا: الواقع والطموحات. طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي.

. الملاح، هاشم يحيى(2013). قضايا وهموم جامعية ومجتمعية عامة: دراسات في التعليم العالي وتحديات المستقبل.(ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

.المومنى، هيام عقلة(2016). دور كليتي إربد وعجلون الجامعيتين في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها. مجلة دراسات، 43(4)،1753-1771. متاح على:
https://www.researchgate.net/.../320386609_dwr_klyty_arbd_wjlwn_aljamytyn_fy_tnm

. نوفل، محمد نبيل(1992). تأملات في مستقبل التعليم الجامعي. القاهرة: دار الصباح.

. وزارة التعليم العالي السعودية(2014). الوظيفة الثالثة للجامعات. الرياض: الإدارة العامة للتخطيط. متاح على:
https://www.moe.gov.sa/ar/docs/Doc1-

. اليونسكو(1993). تقرير اليونسكو حول استراتيجية التعليم العالي. تونس: مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية.

. اليونسكو(1995). بحث في سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم العالي. باريس: مكتبة اليونسكو.